الأمـم المتحـدة

S/PV.4419

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٤١٩

الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٢٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد العياري
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ دونغوا
	فرنسا	السيدة داشون
	كولومبيا	السيد أوكازيونس
	مالي	السيد عون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكغورك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سكوت

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

01-64130 (A)
0164130

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”لا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق شديد إزاء الصراع الجاري في أنغولا. ويعتبر السيد جوناس سافيمبي والفصيل المسلح للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مسؤولين أساسا عن فشل تنفيذ بروتوكول لوساكا. ويعرب عن قلقه البالغ إزاء ما ترتب على ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإزاء الأزمة الإنسانية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن بروتوكول لوساكا يبقى الأساس الوحيد الممكن لتحقيق تسوية سياسية للصراع في أنغولا. ويعتبر امتناع يونيتا عن تنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، و”اتفاقات السلام“ (S/22609، المرفق)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أساس استمرار فرض جزاءات مجلس الأمن على يونيتا.

”ويعيد مجلس الأمن مرة أخرى تأكيد اعتزامه إبقاء الجزاءات خاضعة لرصد دقيق ومستمر بغية تحسين فعاليتها إلى أن يقتنع بأنه تم الوفاء بالشروط الواردة في القرارات ذات الصلة. ويرحب، في هذا الصدد، بالاستعراض الذي تجريه لجنة الجزاءات لتوصيات آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا.

”ويجدد مجلس الأمن مناشدته الدول الأعضاء الامتثال الكامل لتنفيذ نظام الجزاءات المفروض على يونيتا. ويلاحظ مجلس الأمن الإسهام الإيجابي للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والمنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) ويدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء إلى التعاون التام مع لجنة مجلس الأمن وآلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا.

”ويؤيد مجلس الأمن حكومة أنغولا في جهودها لتنفيذ بروتوكول لوساكا، بما في ذلك من خلال صندوق السلام والمصالحة الوطنية. ويؤيد مجلس الأمن اعتزام الحكومة إجراء انتخابات حرة ونزيهة عندما تتوفر الظروف الملائمة. ويشجع السلطات الأنغولية على أن تواصل، بالتشاور مع جميع الأحزاب السياسية وبمشاركة تامة من المجتمع المدني، جهودها من أجل السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية. كما يشجع المجلس حكومة أنغولا على العمل من أجل الإصلاح الاقتصادي وكفالة اتسام الحكم بالشفافية والمساءلة وتهيئة بيئة إيجابية مواتية للسلام.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه لأن استمرار الصراع في أنغولا يؤدي إلى عدد كبير من المشردين داخليا وإلى وضع إنساني خطير. ويرحب بجهود حكومة أنغولا لتحسين الحالة الإنسانية وإعادة توطين المشردين، ويدعوها إلى زيادة جهودها

لتحقيق هذا الهدف. ويدعو المجتمع الدولي أيضا إلى مواصلة توفير المساعدة الإنسانية اللازمة. ويشدد على وجوب تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها في كافة أنحاء أنغولا.

”ويساند مجلس الأمن جهود المجتمع المدني والكنائس الرامية إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية وتيسير المصالحة الوطنية.

”ويرحب مجلس الأمن بالزيارة المقبلة للمستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا إلى أنغولا لإجراء مشاورات مع الحكومة، والأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني بشأن أفضل طريقة يمكن بها للأمم المتحدة أن تحفز عملية السلام. ويعيد أيضا تأكيد تأييده لعمل مكتب الأمم المتحدة في أنغولا من أجل التوصل إلى حل للصراع الأنغولي“.

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/36.

وبذلك اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥.